

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠١

في شأن تقديرات موازنة الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون

للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين

المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون والمعدل

بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٩ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية ؛

قرر :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون للسنة المالية

٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٢٦٧٣٧.٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ملياران وستمائة وثلاثة وسبعون

مليوناً وسبعمائة وسبعة آلاف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ١٤٥٢٧٧.٠٠٠ جنيه

(فقط وقدره مليار وأربعمائة واثنان وخمسون مليوناً وسبعمائة وسبعة آلاف جنيه) موزعة كالتى :

أجور بمبلغ ٢٨٧.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١١٦٥٧.٧٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمبلغ ١٣٤٤٧.٧٠٠٠ جنيه (فقط مليار وثلاثمائة وأربعة وأربعون مليوناً وسبعمائة وسبعة آلاف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمبلغ ١.٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وثمانية ملايين جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمبلغ ١٢٢١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار ومائتان وواحد وعشرون مليون جنيه) موزعة كالاتى :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٢١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمبلغ ١٢٢١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار ومائتان وواحد وعشرون مليون جنيه) موزعة كالاتى :

إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٢٢١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك

الاستثمار القومى .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القرار جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠١

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ المحرم سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ١٠ أبريل سنة ٢٠٠١ م) .

حسنى مبارك

موازنة الهيئة القومية لاتحاد التليفزيون
للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

٢٠٠١/٢٠٠٠		٢٠٠٢/٢٠٠١		٢٠٠١/٢٠٠٠		٢٠٠٢/٢٠٠١	
جنيهاً	جنيهاً	بيان	بيان	جنيهاً	جنيهاً	بيان	بيان
١٠٢١٠٠٠٠٠٠٠	١٢٥٤٧٠٧٠٠٠	الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية:	الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية:	٢٦٨٠٠٠٠٠٠٠	٢٨٧٠٠٠٠٠٠٠	الإيرادات الجارية:	الأجور
٨٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠	إيرادات النشاط الجارى	إيرادات أخرى	١٠٠٤٠٠٠٠٠٠٠	١١٦٥٧٠٧٠٠٠	النفقات الجارية والتحويلات الجارية	النفقات الجارية والتحويلات الجارية
١١٠٨٠٠٠٠٠٠٠	١٣٤٤٧٠٧٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١٢٧٧٢٠٠٠٠٠٠٠	١٤٥٢٧٠٧٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية	جملة الاستخدامات الجارية
١٦٤٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٨٠٠٠٠٠٠٠٠	عجز العمليات الجارية	عجز العمليات الجارية			جملة الموازنة الجارية	جملة الموازنة الجارية
١٢٧٧٢٠٠٠٠٠٠٠	١٤٥٢٧٠٧٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	جملة الموازنة الجارية	١٢٧٧٢٠٠٠٠٠٠٠	١٤٥٢٧٠٧٠٠٠		
٤٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الإيرادات الرأسمالية:	الإيرادات الرأسمالية:	٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠٠٠٠٠٠	الاستخدامات الرأسمالية:	الاستخدامات الرأسمالية:
٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	إيرادات رأسمالية متنوعة	إيرادات رأسمالية متنوعة	٤٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	استخدامات استثمارية	استخدامات استثمارية
٦٩٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	فروض وتسهيلات ائتمانية كلها فروض من بنك الاستثمار القومى	فروض وتسهيلات ائتمانية كلها فروض من بنك الاستثمار القومى			تحويلات رأسمالية	تحويلات رأسمالية
١٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٦٧٣٧٠٧٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	جملة الإيرادات الرأسمالية	٦٩٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية	جملة الاستخدامات الرأسمالية
		إجمالي الموازنة	إجمالي الموازنة	١٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٦٧٣٧٠٧٠٠٠٠	إجمالي الموازنة	إجمالي الموازنة

الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون
الموازنة الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

بيان	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠١/٢٠٠٠	بيان	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠١/٢٠٠٠
الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية:	جنيه	جنيه	الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية:	جنيه	جنيه
مجموعة (١) أجور نقدية	٢٢١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	مجموعة (٢) إيرادات رسوم متنوعة	٢١١٧٤٨٠٠٠	١١٠٠٠٠٠
مجموعة (٢) مزايا عينية	٢٠٠٠٠٠٠	١٠٢١٠٠٠٠٠	مجموعة (٣) إيرادات النشاط الجارى	١٥٨٠١٠٠٠	١٠٢١٠٠٠٠٠
مجموعة (٣) مزايا تأمينية	٤١٢٤٣٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	مجموعة (٥) إيرادات أوراق مالية	٣٥٩٧٤٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
اعتماد إجمالى:			مجموعة (٦) إيرادات تحويلية جارية	٢٦٠٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠
للوظائف الخالية	٢٧٥٧٠٠٠٠	٣٠٠٩٠٠٠			
تحت التوزيع «للصحفيين»	٢٠٠٠٠٠٠	١٤٦٨٠٠٠			
صافى الأجور	٢٨٧٠٠٠٠٠	٢٦٨٠٠٠٠٠			
النفقات الجارية والتحويلات الجارية:					
مجموعة (١) المستلزمات السلعية	٩٠٠٠٠٠٠	٨٦٠٠٠٠٠			
مجموعة (٢) المستلزمات الخدمية	٤١٣٠٠٠٠٠	٣٨٥٠٠٠٠٠			
مجموعة (٤) التحويلات الجارية	٦٦٢٧٠٠٠٠	٥٣٣٠٠٠٠٠			
جملة النفقات الجارية والتحويلات الجارية	١١٦٥٧٠٠٠٠	١٠٠٤٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١٣٤٤٧٠٠٠٠	١١٠٨٠٠٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	١٤٥٢٧٠٠٠٠	١٢٧٢٠٠٠٠٠	عجز العمليات الجارية	١٠٨٠٠٠٠٠٠	١٦٤٠٠٠٠٠٠٠
جملة الموازنة الجارية	١٤٥٢٧٠٠٠٠	١٢٧٢٠٠٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	١٤٥٢٧٠٠٠٠	١٢٧٢٠٠٠٠٠

الأجور للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	البيان
جنيته	جنيته	مجموعة (١) أجور نقدية :
٧٦٨.....	٧٩.....	بند « ١ » الوظائف الدائمة
٧٢٨٨.....	٨.....	بند « ٢ » المكافآت الشاملة
٥٨٨٥.....	٦٢.....	بند « ٥ » المكافآت
٤٢٥٣٤.....	٤٤.....	بند « ٦ » الرواتب والبدلات
٢٦٢٧٦.....	٢٨.....	بند « ٧ » مزايا نقدية
٢١١٧٤٨.....	٢٢١.....	جملة مجموعة (١)
		مجموعة (٢) مزايا عينية :
٩٥.....	١.....	بند « ١ » تكلفة أغذية تصرف للعاملين
١٤٥.....	١٤٥.....	بند « ٢ » تكلفة ملابس تصرف للعاملين
١٣٦.....	١٥.....	بند « ٣ » تكلفة نقل العاملين
١٢٤٦٥.....	١٥٩.....	بند « ٤ » تكلفة العلاج الطبي
٨.....	١٥.....	بند « ٥ » تكلفة خدمات ثقافية واجتماعية ورياضية وترفيهية
١٥٨.١.....	٢.....	جملة مجموعة (٢)
		مجموعة (٣) مزايا تأمينية :
٢١١٨.....	٢٦.٢٧.....	بند « ١ » حصة الهيئة في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة
٩٤٢.....	٩٤٢.....	بند « ٢ » حصة الهيئة في التأمين ضد المرض
٢٠.٨.....	٢٢.....	بند « ٣ » حصة الهيئة في تأمين إصابات العمل
١٥٤.....	١٥٨.....	بند « ٥ » حصة الهيئة في اشتراكات نظام المكافآت
٢٣٢.....	٤٨٤.....	بند « ٧ » تكاليف مساهمة الهيئة في التأمين على العاملات في إجازة لرعاية أطفالهن
٢٥٩٧٤.....	٤١٢٤٣.....	جملة مجموعة (٣)
		اعتماد إجمالي :
٢٠٠٩.....	٢٧٥٧.....	للوظائف الخالية
١٤٦٨.....	٢.....	تحت التوزيع للصحفيين
٢٦٨.....	٢٨٧.....	إجمالي الأجور

النفقات الجارية والتحويلات الجارية

للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	البيان
جنيه	جنيه	مجموعة (١) المستلزمات السلعية :
١٨٠.....	٢٠.....	بند «١» خامات
٢١.....	٢١.....	بند «٢» وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل
١٣.....	٢.....	بند «٣» وقود وزيوت لسيارات الركوب
٢١.....	٢١٨.....	بند «٤» قطع غيار ومهمات
٢.....	٢.....	بند «٥» مواد تعبئة وتغليف
٢٧٢.....	٤.....	بند «٧» أدوات كتابية وكتب
٩٧٨.....	١.....	بند «٨» مياه وإنارة
٨٦.....	٩.....	جملة مجموعة (١)
		مجموعة (٢) المستلزمات الخدمية :
٨.....	٨.....	بند «١» نفقات صيانة
٢٧٥.....	٢٨.....	بند «٢» نفقات تشغيل لدى الغير ومقاولي الباطن
٥.....	٥.....	بند «٣» خدمات أبحاث وتجارب
٥.....	٥.....	بند «٤» نشر وطبع وإعلان ودعاية واستقبال
١٨.....	١٨.....	بند «٥» نقل وانتقالات عامة ومواصلات
٨٢٥.....	٩.....	بند «٦» إيجار معدات ووسائل نقل
١١.....	١١.....	بند «٧» تكاليف خدمات المصالح
٤٩.....	٥.....	بند «٨» اشتراكات وضرائب ورسوم أجنبية
٧.....	٧.....	بند «٩» نفقات خدمية لغير العاملين ومواطني ج.م.ع
١.....	٥.....	بند «١١» تكاليف البرامج التدريبية
١٤٧٥.....	١٦٧.....	بند «١٣» نفقات خدمية متنوعة
٢٨٥.....	٤١٢.....	جملة مجموعة (٢)

(تابع) النفقات الجارية والتحويلات الجارية

للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	البيان
جنيهاً	جنيهاً	
		مجموعة (٤) التحويلات الجارية :
٣٤٢.....	٣٦٣.....	بند « ١ » ضرائب ورسوم سلعية
		بند « ٢ » الإهلاك وتسوية مصروفات الصيانة
٢٣.....	٢٤.....	والعمرات الدورية
٣٧٣...	٤.....	بند « ٣ » الإيجار
٢٦٨١١٧...	٣٨٥٧.٧...	بند « ٥ » فوائد محلية
٣١.....	٣.....	بند « ٦ » فوائد خارجية
٥٣٣.....	٦٦٢٧.٧...	جملة مجموعة (٤) ...
١٠٠٤.....	١١٦٥٧.٧...	إجمالي النفقات الجارية والتحويلات الجارية

عجز العمليات الجارية

للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	البيان
جنيه	جنيه	
١٦٤.....	١٠٨.....	عجز العمليات الجارية.....

الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية

للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	البيان
جنيه	جنيه	
١١.٠٠٠.٠٠٠	١١.٠٠٠.٠٠٠	مجموعة (٢) إيرادات ورسوم متنوعة :
		مجموعة (٣) إيرادات النشاط الجارى :
٢١٨.٠٠٠.٠٠٠	٣٢٧٧.٧٠٠	بند « ١ » صافى مبيعات إنتاج تام
٨.٣.٠٠٠.٠٠٠	*٩٢٧.٠٠٠.٠٠٠	بند « ٣ » خدمات مباعه
١.٢١.٠٠٠.٠٠٠	١٢٥٤٧.٧٠٠	جملة مجموعة (٣) ...
٥.٠٠٠.٠٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠	مجموعة (٥) إيرادات أوراق مالية :
		مجموعة (٦) إيرادات تحويلية جارية :
١٥.٠٠٠.٠٠٠	١٥.٠٠٠.٠٠٠	بند « ١ » فوائد دائنة
٥.٠٠٠.٠٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠	بند « ٢ » إيجارات دائنة
١٢.٠٠٠.٠٠٠	١٢.٠٠٠.٠٠٠	بند « ٦ » إيرادات سنوات سابقة
١٢.٠٠٠.٠٠٠	١٥.٠٠٠.٠٠٠	بند « ٧ » إيرادات متنوعة
٢٦.٠٠٠.٠٠٠	٢٩.٠٠٠.٠٠٠	جملة مجموعة (٦) ...
١١.٨.٠٠٠.٠٠٠	١٣٤٤٧.٧٠٠	إجمالي الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ...

* يتضمن مبلغ ٣٢٠ مليون جنيه مقابل خدمات مؤداة للأجهزة الحكومية .

الموازنة الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

٢٠٠١/٢٠٠٠		٢٠٠٢/٢٠٠١		٢٠٠١/٢٠٠٠		٢٠٠٢/٢٠٠١	
جنيهاً	جنيهاً	بيان	جنيهاً	جنيهاً	بيان	جنيهاً	جنيهاً
٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠	الإيرادات الرأسمالية المتنوعة : مجموعة (١) التمويل الذاتي	٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠٠٠٠٠	الاستخدامات الاستثمارية	٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠٠٠٠٠
٢٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠		مجموعة (٢) إيرادات تحويلية رأسمالية	١٣٢٤٠٠٠٠٠		٦٥١٦٦٠٠٠٠٠	التحويلات الرأسمالية : مجموعة (٢) سداد القروض
٤٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية المتنوعة	٣٢٢٦١٧٦٠٠٠٠	٨٢٦٨٣٤٠٠٠٠٠	مجموعة (٥) التغييرات في الأرصدة	٣٢٢٦١٧٦٠٠٠٠	٨٢٦٨٣٤٠٠٠٠٠
			مجموعة (٧) عجز العمليات الجارية الرحل	١٦٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠		١٠٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	مجموعة (٧) عجز العمليات الجارية الرحل
		القروض والتسهيلات الائتمانية : مجموعة (١) القروض المحلية	٤٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة التحويلات الرأسمالية	٤٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		جملة الإيرادات الرأسمالية	٦٩٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		١٢٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية

(١) الموازنة الاستثمارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	بيان	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	بيان
جنيهاً	جنيهاً	الإيرادات الرأسمالية المتوقعة : القروض والتسهيلات الائتمانية	جنيهاً ٢٠٤٠٠٠٠٠٠	جنيهاً ٢٢١٠٠٠٠٠٠	الاستخدامات الاستثمارية
٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠٠٠٠٠	بند (٢) من بنك الاستثمار القومى			
٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠٠٠٠٠٠	مجموعة (١) القروض المحلية : جملة القروض والتسهيلات الائتمانية ..			
٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الإجمالي	٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الإجمالي

(ب) موازنة التحويلات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

		بيان			
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	التحويلات الرأسمالية :	
جنيهاً	جنيهاً	جنيهاً	جنيهاً	مجموعة (٢) <u>سداد القروض</u> :	
٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠	-	٦٣٨٧١٠٠٠	بند ١ - سداد قروض محلية	
٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	-	١٣٢٤٠٠٠	١٢٩٥٠٠٠	بند ٢ - سداد قروض خارجية	
٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٣٢٤٠٠٠	٦٥١٦٦٠٠٠	جملة مجموعة (٢)	
				مجموعة (٥) <u>التغيرات في الأرصدة</u> :	
				بند ١ - الزيادة في المخزون السلمي ..	
٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠	بند ٢ - زيادة الدينين والأرصدة المدينة والتقديرية	
٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠	بند ٣ - نقص الدينين والأرصدة المدينة	
٢٢٠٥٥٠٠٠٠٠٠٠	٩٢٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤٩٦٧٦٠٠٠٠	٥٣٨٨٣٤٠٠٠٠٠	بند ٤ - زيادة الدينين والأرصدة المدينة	
٢٩٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٢٣٦١٧٦٠٠٠٠٠	٨٢٦٨٣٤٠٠٠٠٠٠	جملة مجموعة (٥)	
٢٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٦٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	مجموعة (٧) <u>عجز العمليات الجارية المرحل</u>	
٤٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة	

التأثيرات العامة
للهيئات الاقتصادية
للسنة المالية ٢٠٠١ / ٢٠٠٢

التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية

للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

(المادة ١)

يجوز لوزير المالية أو « من يفوضه » تعديل موازنة الهيئة بما يخصص لها من اعتمادات إجمالية مدرجة بالموازنة العامة للدولة بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فيما يتعلق بالأجور .

(المادة ٢)

يجوز لوزير المالية أو « من يفوضه » بناء على طلب الهيئة استخدام وفور اعتمادات بنود مدرجة فى موازنتها لمواجهة مصروف يدخل فى نطاق بنود أخرى دون تأثير على الفائض بالنقص أو العجز بالزيادة وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فيما يتعلق بالأجور .

كما يجوز لوزير المالية أو « من يفوضه » استحداث بنود وأنواع فى نطاق التقسيم النمطى الخاص بالهيئات والوحدات الاقتصادية وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فيما يتعلق بالأجور .

(المادة ٣)

يجوز لوزير المالية أو « من يفوضه » وبعد موافقة وزارة التخطيط بالنسبة للاستثمارات زيادة اعتمادات الهيئة مقابل زيادة موازية فى الإيرادات بما تستخدمه مما يرد لها أو يخصص لها من معونات ومنح وهبات وتبرعات محلية وخارجية وإيرادات مجانية لأغراض محددة وتعديل الموازنة تبعا لذلك .

(المادة ٤)

يجوز لوزير المالية أو « من يفوضه » وبناء على طلب بنك الاستثمار القومى أن تقوم وزارة المالية بسداد مستحقات البنك من الأقساط والفوائد طرف الهيئة فى حدود المدرج لهذا الغرض بموازنات تلك الهيئات وذلك من التمويل الذى تتيحه وزارة المالية لها بعد استئداء حقوقها طرفها .

كما يجوز لبنك الاستثمار القومى بناء على طلب وزارة المالية سداد مستحقات مصلحة الجمارك والضرائب على المبيعات طرف الهيئة من التمويل الذى يتيحه البنك لتلك الهيئة عن مشروعاتها الاستثمارية .

(المادة ٥)

لا يجوز للهيئة دعم الصناديق الخاصة بالعاملين لديها من اعتمادات موازنتها كما لا يجوز لها إنشاء أية صناديق خاصة مستقبلا إلا بموافقة رئيس الجمهورية .

(المادة ٦)

يراعى بالنسبة للهيئة التى تتقدم بمقترحاتها بشأن اعتماد تقييم أو إعادة تقييم الوظائف بالإدارات القانونية بها استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، كما يجوز أثناء السنة فصل وظائف الإدارات القانونية بموازنتها تحت مسمى وظائف أعضاء الإدارة القانونية ولمن تنطبق بشأنهم أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته وذلك بناء على اقتراح من الهيئة وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وبموافقة وزير المالية أو من يفوضه .

(المادة ٧)

يحظر الصرف على الاعتمادات الإجمالية المخصصة للأجور والمدرجة بموازنة الهيئة إلا بعد توزيعها على مختلف المجموعات والبنود بموافقة وزير المالية أو من يفوضه بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

(المادة ٨)

تحتفظ الهيئات العامة الاقتصادية بموازناتها بإعداد درجات الوظائف الممولة والشاغرة أو التي تخلو أثناء السنة موزعة على المجموعات النوعية المختلفة ، وذلك على سبيل التذكار .

وتدرج المخصصات المالية لتكاليف هذه الوظائف في الإ اعتماد الإجمالي الخاص المستقل المدرج بالأجور بموازنة كل هيئة اقتصادية .

ولا يتم الصرف من هذا الاعتماد إلا بقرار من وزير المالية بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وللأغراض الآتية :

(أ) إعادة تمويل الوظائف الشاغرة المحتفظ بها على سبيل التذكار سواء في ذات المجموعة النوعية أو في درجات ومجموعات نوعية مغايرة التي يتم شغلها وفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ولائحته التنفيذية وباتباع القواعد المقررة فيها بناء على اقتراح السلطة المختصة .

(ب) تعزيز تمويل الأعباء المالية للوظائف العليا القيادية التي يتم شغلها باستخدام درجات الوظائف المحتفظ بها على سبيل التذكار ووفق أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشأن الوظائف المدنية القيادية ولائحته التنفيذية بناء على اقتراح السلطة المختصة .

(ج) تعزيز فروق تمويل الأعباء المالية الإضافية للترقيات التي تجربها السلطة المختصة على الوظائف المحتفظ بها على سبيل التذكار بناء على اقتراح السلطة المختصة .

(د) تعزيز الأعباء المالية اللازمة لتنفيذ برنامج الإصلاح الإداري بما يتطلبه من تطوير لنظم الخدمة المدنية وتحريك للعمالة الزائدة داخل الهيئات العامة الاقتصادية وتطوير مستوى الخدمات الحكومية المؤداة .

(المادة ٩)

(أ) بالنسبة للهيئة التى اعتمدت جداول ترتيب وظائفها أو استحدثت بجدول ترتيب وظائفها مجموعات نوعية جديدة أو تم بها تصويب أوضاع وظيفية قائمة طبقاً للقواعد المقررة ، يراعى أن تتقدم الهيئة إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة خلال السنة المالية بمقترحاتها فى شأن إعادة توزيع درجات وظائفها سواء الخالية أو المشغولة والمدرجة بموازنتها على المجموعات النوعية المختلفة الواردة بجدول ترتيب وظائفها بناء على قرارات نقل العاملين لمراجعتها وإقرارها مع تحديد مسميات الوظائف من واقع جداول الترتيب المعتمدة ولا تعتبر هذه التعديلات سارية إلا من تاريخ موافقة وزير المالية « أو من يفوضه » على ألا يترتب على هذا التوزيع تعديل فى أعداد أو مستوى الدرجات ببند (١) وظائف دائمة بموازنة الهيئة .

(ب) يعتبر سجل استمارة موازنة وظائف الهيئة والمعتمدة من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزير المالية « أو من يفوضه » جزءاً لا يتجزأ من موازنة الهيئة عن ذات السنة المالية واتخاذها أساساً للنظر فى أية تعيينات أو ترقية أو تعديلات وظيفية تطرأ خلال السنة المالية .

(المادة ١٠)

يراعى بالنسبة للهيئات العامة الاقتصادية والقومية التى تعد لوائح خاصة أو كادرات خاصة للعاملين بها أن تتقدم للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بتلك اللوائح والكادرات والتعديلات التى تطرأ عليها لمراجعتها وإقرارها قبل صدور قرار السلطة المختصة .

كما يتعين على تلك الهيئات العامة أن تتقدم للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بهياكلها التنظيمية لدراستها وكذا جداول ترتيب وظائفها والتعديلات التى تطرأ عليها لمراجعتها واعتمادها .

(المادة ١١)

يحظر تمويل درجات الوظائف العليا بالهيئات الاقتصادية والقومية خلال السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ خصماً على الاعتماد الإجمالى العام المدرج بالموازنة العامة للدولة أو من وفور اعتمادات بنود الأجور وكذلك تمويل الوظائف العليا الناتجة عن توزيع الاعتمادات الإجمالية المدرجة بموازنة بعض الجهات ، ولا يرفع هذا الحظر إلا بموافقة من رئيس مجلس الوزراء ، ولا يسرى هذا الحظر على الوظائف العليا غير القيادية التى تمول بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشأن شغل الوظائف المدنية القيادية ولائحته التنفيذية .

(المادة ١٢)

ينبغى على الهيئة قبل التقدم إلى السلطة المختصة بمشروعات قرارات شغل الوظائف بمختلف مسمياتها وسواء عن طريق التعيين أو الترقيّة التأكيد من ضرورة أن تكون الوظائف المطلوب شغلها واردة بذات المسمى والدرجة فى جداول ترتيب الوظائف المعتمدة واستمارة موازنة وظائف الهيئة - وأنها وظائف شاغرة فى موازنة الهيئة عن ذات السنة المالية التى يجرى فيها شغل هذه الوظائف مع استيفاء الإجراءات والقواعد التى ينص عليها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية عند التقدم للتعيين بالوظائف القيادية وكذلك القواعد الواردة بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولائحته التنفيذية بالنسبة لشغل الوظائف الأخرى .

(المادة ١٣)

يجوز لوزير المالية «أو من يفوضه» بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة نقل العامل من الدرجة الأولى فما دونها بدرجة وظيفته المالية من هيئة إلى جهة أخرى فى الحالات التالية :

(أ) إذا لم يكن مستوفياً لاشتراطات شغل الوظيفة التى يشغلها أو أى وظيفة أخرى خالية فى الهيئة التى يعمل بها .

(ب) إذا كان زائداً عن حاجة العمل فى الهيئة التى يعمل بها على أن يلغى تمويل وظيفته من موازنتها .

(ج) إذا كان زائداً عن حاجة العمل فى الهيئة التى يعمل بها وفق المقررات الوظيفية التى يقرها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وشرح فى إحدى الوظائف المعلن عنها بوحدة إدارية أخرى بمراعاة أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولائحته التنفيذية على أن يلغى تمويل وظيفته الأصلية بموازنة الهيئة التى يعمل بها أو ينقل هذا التمويل إلى الجهة المنقول إليها دون حاجة لموافقة لجنة شئون العاملين فى الجهتين المنقول منها أو إليها وإلا يجب اتخاذ إجراءات نقله بقرار من السلطة المختصة بعد موافقة لجنّتى شئون العاملين بالجهتين المنقول منها وإليها .

(د) العاملون بالهيئات الاقتصادية بالمحافظات المختلفة الراغبون فى النقل إلى جهات قريبة من محال إقامتهم بالمحافظات المختلفة بعد موافقة لجان شئون العاملين بالجهتين المنقول منها وإليها العامل وذلك وفقاً للضوابط التى يضعها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

كما يجوز بموافقة وزير المالية أو «من يفوضه» نقل تمويل وظيفة العامل بشاغلها خارج الهيئة إلى مجموعة نوعية ملائمة من ذات المستوى يستوفى شروط شغل إحدى وظائفها إذا كانت المجموعة التى تندرج تحتها وظيفته غير واردة بجداول ترتيب الوظائف المعتمدة بالوحدة المنقول إليها وذلك فى أحوال نقل العامل إذ لم يكن مستوفياً اشتراطات شغل الوظيفة التى يشغلها أو أى وظيفة أخرى خالية فى الهيئة التى يعمل بها أو إذا كان زائداً عن حاجة العمل فى الهيئة التى يعمل بها وتطبيقاً لحكم المادة ٥٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والمادة رقم ١١ من اللائحة التنفيذية للقانون ويتم النقل بناء على عرض السلطة المختصة فى الجهتين المنقول منها العامل وإليها وموافقة لجنى شئون العاملين .

(هـ) العاملون الذين تم تدريبهم على المهن الحرفية طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ وذلك بدرجاتهم المالية إلى خارج وحداتهم بناء على اقتراحها ، وذلك لسد احتياجات وحدات إدارية أخرى .

وفى جميع الأحوال تنقطع صلة العامل المنقول بالنسبة للهيئة المنقول منها من تاريخ صدور القرار ، وعلى أن يستمر الخصم بتكاليف الدرجات المنقولة على موازنة الهيئة المنقول منها حتى نهاية السنة المالية مع تصويب الوضع فى مشروع موازنة العام المالى التالى .

(المادة ١٤)

يجوز خلال السنة المالية فى ضوء أحكام المادة ٥٥ (مكرر) من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بعد موافقة كل من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزير المالية أو من يفوضه نقل العاملين بالمجموعة النوعية

لوظائف الخدمات المعاونة بدرجاتهم المالية إلى إحدى الوظائف بالمجموعات النوعية للوظائف الحرفية بجداول ترتيب وظائف الهيئة المعتمدة ، على أن يصدر قرار هذا النقل من السلطة المختصة بالهيئة .

(المادة ١٥)

يجوز خلال السنة المالية وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وبموافقة وزير المالية « أو من يفوضه » نقل تمويل درجات وظائف العاملين بالهيئة الشاغلين لوظائف مكتبية من غير المؤهلين وكذلك الشاغلين لوظائف فنية من غير المؤهلين إلى المجموعة المستحدثة لهذا الغرض بجداول وظائف الهيئة تحت مسمى - المجموعة النوعية للوظائف المكتبية لغير المؤهلين أو المجموعة النوعية للوظائف الفنية لغير المؤهلين - وذلك بمراعاة اشتراطات الالتحاق بوظائفها ووفقا للضوابط المقررة بمعرفة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وعلى أن يجرى التعديل المترتب على ذلك باستمارة الموازنة ، وعلى أن يصدر قرار بهذا النقل من السلطة المختصة بالهيئة اعتبارا من تاريخ موافقة وزير المالية « أو من يفوضه » .

(المادة ١٦)

يوقف شغل درجات المعارين والحاصلين على إجازات خاصة بدون مرتب إلا فى أدنى درجات التعيين بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ولايجوز استخدام تكاليف وظائف المعارين والحاصلين على إجازات خاصة بدون مرتب وكذا الوظائف التى تخلو بالوحدة أثناء السنة فى أى أغراض أخرى إلا بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وموافقة وزير المالية .

(المادة ١٧)

لا يجوز خلال السنة المالية تجاوز جملة اعتمادات تعويض العاملين عن جهود غير عادية والمكافآت التشجيعية وتكاليف حوافز العاملين إلا بقرار من رئيس الجمهورية « أو من يفوضه » وفى حدود وفور اعتمادات بنود الأجور .

ولا يجوز الصرف بناء على أى قرار يصدر من السلطة المختصة دون أن يقابله اعتماد قائم ومدرج وقابل للصرف منه فى ذات الغرض المطلوب خلال السنة المالية .

ومع ذلك يجوز بموافقة وزير المالية «أو من يفوضه» تجاوز اعتمادات المكافآت التشجيعية أو حوافز العاملين بنسبة لا تتجاوز (٣٪) من الزيادة الحقيقية فى الحصيلة الفعلية للإيرادات الجارية عن تقديراتها بموازنة الهيئة أو من قيمة الوفورات الفعلية فى اعتمادات النفقات الجارية التى تتحقق نتيجة تنفيذ أنظمة خاصة لترشيد الإنفاق يتم الاتفاق عليها مع وزارة المالية بحيث يودى ذلك إلى رقى مستوى أداء الخدمة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية .

ويلزم عند صدور القرارات المنظمة للصرف على اعتمادات بند (٥) مكافآت بأنواعه (الجهود غير العادية ، والمكافآت التشجيعية ، والحوافز ، وأية مكافآت أخرى) تجنيب التكاليف اللازمة لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٤٩ لسنة ١٩٩٨ والقواعد التنفيذية له بمنح العاملين المدنيين بالدولة مكافأة شهرية تعادل الفرق بين نسبة (٢٥٪) من الأجر الأساسى الشهرى وبين ما يتقاضونه فعلاً من حوافز أقل ، وذلك فى اعتماد مستقل بنوع (٣) حوافز (د) / (حافز إثابة) ، على أن تكون أولوية الصرف لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه ، ويتم بعد ذلك صرف أنواع المكافآت الأخرى وفقاً للقرارات الصادرة من السلطة المختصة وفى ضوء القواعد المقررة .

ولا يجوز استخدام الاعتمادات المدرجة بنوع (٣) حوافز (د) / (حافز إثابة) أو وفورها فى أى غرض سوى تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٤٩ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه .

(المادة ١٨)

لا يتم التعاقد أو التجديد على بند ٢ - مكافآت شاملة نوع (١) خبراء وطنيين أو تجديد التعاقد على نوع (٣) المعينين بمكافآت شاملة ونوع (٤) أجور الموسمين إلا بعد مراجعة وموافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

ولا يجوز الصرف من هذه الأنواع إلا فى حالات التعاقد التى تمت بمراجعة أحكام المادة (١٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرارى وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين و٢٥ لسنة ١٩٩٧ بنظام توظيف العاملين الذين يقومون بأعمال مؤقتة وبمراجعة حصول الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على موافقة رئيس مجلس الوزراء على أى تعاقد جديد على نوع (١) خبراء وطنيين قبل إخطار الهيئة الطالبة ، ولا يجوز الصرف لهؤلاء المتعاقدين إلا من اعتمادات هذا النوع .

(المادة ١٩)

تعتبر بصفة شخصية وتلقى لدى خلوها من شاغليها وظائف كبير بدرجة مدير عام بالمجموعة النوعية (التخصصية والفنية والمكتبية) والتى تنشأ وفقاً لأحكام قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم (٦١٦) لسنة ٢٠٠٠ بتعيين العاملين بالدرجة الأولى بالوظائف (التخصصية والفنية والمكتبية) بوظيفة كبير بدرجة مدير عام ، أو وفقاً لأحكام المادة رقم (٢١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشأن الوظائف المدنية القيادية ولا يجوز شغل هذه الوظائف أو استخدام تكاليفها فى أى أغراض أخرى ، وعلى أن يوافق الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة المالية ببيان يتضمن عدد الدرجات التى ألغيت وتكاليفها المالية وتاريخ إلغاء كل منها .

(المادة ٢٠)

يحظر استخدام الاعتمادات المخصصة لبند النشر والطبع والإعلان والدعاية والاستقبال في إعلانات غير مرتبطة بتحقيق الأهداف الداخلة في اختصاص الهيئة وبشرط أن تكون لازمة لتحقيق الأهداف .

على أن يكون الصرف على نوعى العلاقات العامة والاستقبال ونفقات الشئون والعلاقات العامة فى الأغراض التى تتعلق بواجبات الوظيفة ومقتضيات الاستقبال والضيافة للمؤتمرات العامة فى حدود القواعد التى يقررها الوزير المختص ولا يجوز تجاوز الاعتمادات المدرجة لهذين النوعين إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء .

(المادة ٢١)

يجوز خلال السنة المالية بموافقة وزير المالية زيادة الاستخدامات الجارية فى موازنة الهيئة بنسبة لا تجاوز (٧٥٪) من الزيادة التى تتحقق فى الإيرادات الجارية المرتبطة بالنشاط عن المقدر فى موازنة الهيئة وفقا لمتطلبات التشغيل وتعديل موازنة الهيئة بما يترتب على تنفيذ ما تقدم وبما لا يتعارض مع المادة رقم (١٧) من التأشيرات .

(المادة ٢٢)

تلتزم الهيئة بسداد فائض الحكومة ومستحقات الخزنة العامة المقدره بموازنتها على دفعات شهرية بواقع $\frac{1}{12}$ كحد أدنى من هذه التقديرات وتكون المحاسبة النهائية طبقا للحساب الختامى المعتمد للهيئة .

(المادة ٢٣)

يجوز لوزير المالية «أو من يفوضه» زيادة التحويلات الرأسمالية فى ضوء المستحقات الفعلية أو أى التزامات مستجدة وذلك مقابل زيادة فى الإيرادات الرأسمالية وتعديل الموازنات تبعاً لذلك بشرط ألا يترتب على ذلك أى أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة ٢٤)

يجوز بموافقة وزير المالية «أو من يفوضه» تسوية المديونيات بين الجهات المختلفة وتعديل الموازنات المختصة تبعا لذلك بشرط ألا يترتب على ذلك أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

كما يجوز زيادة رؤوس أموال الهيئات الاقتصادية نتيجة لتسوية المديونيات المشار إليها آنفا وتنفيذا لسياسات الإصلاح المالي والاقتصادي بشرط ألا يترتب على ذلك أية أعباء مالية على الموازنة العامة للدولة .

(المادة ٢٥)

يجوز لوزير المالية «أو من يفوضه» زيادة ملكية الدولة في رأس مال هيئة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وبنوك التنمية الزراعية بالمحافظات أو تمويل الزيادة في الاحتياطات المطلوبة وذلك من الزيادة التي تؤول للخزانة العامة من فائض هيئة البنك الرئيسي للسنة المالية السابقة عن المستهدف تحقيقه وعلى ضوء ما تنتهي إليه الجمعيات العامة للبنوك التابعة ومجلس إدارة البنك الرئيسي .

(المادة ٢٦)

تسرى على الهيئات الاقتصادية التأشيرات العامة للاستخدامات الاستثمارية الخاصة بالهيئات والوحدات الاقتصادية غير العاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والواردة بقانون خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢

(المادة ٢٧)

تعتبر التأشيرات الخاصة الواردة بجداول موازنة الهيئة جزءاً من هذه التأشيرات .